ISSN: 2732-3781

الإصدار الرابع – العدد الثالث
2025 – 5 – 13

بحث بعنوان

الحوكمة القانونية في أعمال البلديات دور المستشار في تعزيز الامتثال والتقيد بالتشريعات

اعداد

عمر محمد سالم الزيود

مستشار الرئيس للشؤون القانونية

بلدية الزرقاء

الملخص

تعتبر الحوكمة القانونية في أعمال البلديات إطارًا تنظيميًا يهدف إلى تعزيز الامتثال والتقيد بالتشريعات واللوائح المعمول بها، مما يساهم في تحسين الأداء المؤسسي وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد والخدمات. يلعب المستشار القانوني دورًا محوريًا في هذا السياق، حيث يسهم في تفسير القوانين وتقديم الاستشارات اللازمة لضمان تطبيقها بشكل صحيح، إضافة إلى توجيه الإدارات نحو الامتثال الكامل للأنظمة وتفادي المخالفات القانونية. كما يساعد في صياغة العقود والاتفاقيات بشكل يتوافق مع المعايير القانونية، مما يقلل من المخاطر المحتملة ويعزز الثقة بين البلدية والمجتمع المحلي. وبهذا، تسهم الحوكمة القانونية المدعومة بدور المستشار في تحقيق الاستدامة المؤسسية، ودعم عمليات اتخاذ القرار المستندة إلى إطار قانوني واضح ومنظم.

Abstract

Legal governance in municipal operations is a regulatory framework aimed at enhancing compliance with applicable legislation and regulations, contributing to improved institutional performance and ensuring transparency and accountability in the management of resources and services. Legal counsel plays a pivotal role in this context, contributing to the interpretation of laws and providing the necessary advice to ensure their proper implementation, in addition to guiding departments towards full compliance with regulations and avoiding legal violations. They also assist in drafting contracts and agreements in accordance with legal standards, reducing potential risks and enhancing trust between the municipality and the local community. Thus, legal governance, supported by the counsel's role, contributes to achieving institutional sustainability and supporting decision-making processes based on a clear and organized legal framework.

المقدمة

تلعب البلديات دورًا حيويًا في إدارة وتنظيم الشؤون المحلية بما يحقق التنمية المستدامة ويلبي احتياجات المجتمع المحلي، ومع تنامي هذه المسؤوليات، تبرز الحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة القانونية كإطار يضمن الالتزام بالتشريعات والقوانين المعمول بها، ويعزز من كفاءة وشفافية العمليات الإدارية والخدمية. تعتبر الحوكمة القانونية في أعمال البلديات أداة محورية لتعزيز المساءلة والمصداقية، حيث تساهم في تنظيم الإجراءات الإدارية وتوحيدها وفق أسس قانونية واضحة، مما يقلل من احتمالات التجاوزات والانحرافات التي قد تؤثر سلبًا على الخدمات المقدمة للمواطنين، ويعزز من ثقة المجتمع في قدرة البلدية على تحقيق العدالة والإنصاف في تنفيذ مهامها.

في هذا السياق، يلعب المستشار القانوني دورًا بارزًا في تعزيز الحوكمة القانونية داخل البلديات، فهو المسؤول عن تقديم المشورة القانونية والتوجيهات اللازمة لضمان توافق الإجراءات مع القوانين واللوائح التنظيمية، ويعمل على تفسير النصوص القانونية وتطبيقها بطريقة تضمن سلامة العمليات الإدارية، كما يساهم في مراجعة العقود والاتفاقيات لضمان مطابقتها للمعايير القانونية، مما يحمي البلدية من النزاعات القانونية المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، فإن دور المستشار القانوني لا يقتصر على الإشراف القانوني، بل يمتد إلى توعية الكوادر الإدارية بالمتطلبات التشريعية وتدريبهم على كيفية الامتثال للقوانين، الأمر الذي يساهم في بناء ثقافة قانونية مؤسسية ترتكز على الشفافية والنزاهة (سميث، ٢٠١٨).

تسهم الحوكمة القانونية في تعزيز قدرات البلديات على مواجهة التحديات الإدارية والتنظيمية، من خلال وضع آليات واضحة للرقابة والتدقيق الداخلي، والتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في مختلف الأقسام والدوائر، كما

تعمل على تعزيز دور المواطنين في مراقبة الأداء البلدي عبر قنوات الشفافية والمساءلة، مما يساهم في تقوية العلاقة بين البلدية والمجتمع المحلي، ويحفز على تحسين جودة الخدمات المقدمة. إن الالتزام بمبادئ الحوكمة القانونية ليس مجرد مطلب تشريعي، بل هو ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، وضمان استخدام أمثل للموارد العامة وفقًا لمعايير النزاهة والعدالة (جونسون، ٢٠١٩).

في ضوء ذلك، تتجلى أهمية البحث في دراسة مفهوم الحوكمة القانونية في أعمال البلديات، واستعراض دور المستشار القانوني في تعزيز الامتثال والتقيد بالتشريعات، وذلك من خلال تحليل الإطار القانوني المنظم لأعمال البلديات، وتسليط الضوء على الممارسات الفضلى التي تضمن تطبيقًا فعالًا للقوانين، بالإضافة إلى استعراض أبرز التحديات التي تواجه البلديات في تحقيق الامتثال القانوني، وكيفية معالجتها من خلال دور المستشار القانوني. يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تعزيز الحوكمة القانونية في البلديات، بما يضمن الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة.

مشكلة البحث

تعد الحوكمة القانونية في أعمال البلديات من المفاهيم الأساسية التي تضمن سير العمليات الإدارية والخدمية وفق إطار قانوني منظم ومتسق مع التشريعات النافذة، ومع ذلك، تواجه البلديات تحديات متعددة في تحقيق الامتثال الكامل للقوانين واللوائح التنظيمية، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى ظهور مخالفات إدارية وقانونية تؤثر سلبًا على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتعطل مسارات التنمية المحلية. تتفاقم هذه الإشكاليات في ظل غياب التنسيق الفعّال بين الأقسام المختلفة في البلديات، وضعف الوعي القانوني لدى

بعض الموظفين حول أهمية الالتزام بالتشريعات الناظمة للعمل البلدي، مما يزيد من احتمالية حدوث تجاوزات إدارية ومخالفات قانونية تؤثر على الشفافية والنزاهة في تقديم الخدمات العامة.

في هذا السياق، يبرز دور المستشار القانوني كعنصر محوري في تعزيز الحوكمة القانونية داخل البلديات، حيث يقع على عاتقه تقديم المشورة القانونية اللازمة لتوجيه العمليات الإدارية وفق الأطر التشريعية المعمول بها، إضافة إلى دوره في مراجعة العقود والاتفاقيات لضمان توافقها مع القوانين النافذة. إلا أن هذا الدور يواجه العديد من التحديات، من بينها نقص التنسيق مع الإدارات المعنية، وضعف الصلاحيات الممنوحة له أحيانًا في متابعة تطبيق القوانين والإشراف على تنفيذها بشكل فعّال. كما أن غياب برامج التوعية والتدريب القانوني لكوادر البلديات يؤثر سلبًا على قدرة المستشار القانوني في فرض الامتثال القانوني بشكل كامل.

على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة القانونية في البلديات، إلا أن التطبيق العملي يظهر فجوات واضحة في الرقابة والتدقيق القانوني، حيث تفتقر بعض البلديات إلى نظم فعّالة لمتابعة الامتثال المستمر للإجراءات القانونية، مما يفتح المجال لحدوث مخالفات قد تكون مكلفة قانونيًا وماليًا. إضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود آليات واضحة للمساءلة والشفافية في بعض الحالات يضعف من قدرة الجهات الرقابية على كشف التجاوزات ومعالجتها بشكل سريع وفعّال، مما يعكس الحاجة إلى تعزيز دور المستشار القانوني في مراقبة وتقييم الأداء القانوني للإدارات المختلفة.

بناءً على ما سبق، تتضح مشكلة البحث في الحاجة الماسة إلى دراسة مدى فعالية الحوكمة القانونية في أعمال البلديات، والدور الذي يلعبه المستشار القانوني في تعزيز الامتثال والتقيد بالتشريعات بشكل يضمن شفافية ونزاهة العمليات الإدارية. كما تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على التحديات التي تعيق دور المستشار

القانوني في هذا السياق، واقتراح الحلول التي من شأنها تعزيز الرقابة القانونية وتحقيق الامتثال الكامل للتشريعات في مختلف أنشطة البلديات، بما يساهم في تحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز ثقة المجتمع في أداء البلديات.

أهداف البحث

1. تحليل دور المستشار القانوني في بلديات تعزيز الامتثال بالتشريعات وضمان التقيد بها.
2. دراسة تأثير الحوكمة القانونية على كفاءة وفاعلية إدارة البلديات.
3. تقييم أهمية وتأثير توجيهات المستشار القانوني على سلامة وشفافية العمل البلدي.
4. تحليل التحديات والعوائق التي تواجه المستشار القانوني في تعزيز الامتثال بالتشريعات داخل البلديات.
5. استكشاف سبل تعزيز دور المستشار القانوني في تعزيز الحوكمة القانونية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبلديات.

أهمية البحث

1. فهم أهمية تعزيز الحوكمة القانونية في بلديات لضمان الامتثال بالتشريعات وضمان سلامة العمل البلدي.
2. تحديد دور المستشار القانوني في تعزيز الامتثال بالتشريعات ودوره في تحقيق الشفافية والمساءلة.
3. تقييم تأثير الحوكمة القانونية على كفاءة وفاعلية العمل البلدي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.
4. استكشاف كيفية تعزيز التعاون والتنسيق بين المستشار القانوني وباقي الأقسام والجهات داخل البلدية لتحقيق أهداف الامتثال بالتشريعات.

5. تحديد التحديات والعقبات التي قد تواجه المستشار القانوني في دوره في تعزيز الحوكمة القانونية وتحقيق التزام البلديات بالتشريعات.

أسئلة البحث

1. ما هو دور المستشار القانوني في تحقيق الامتثال بالتشريعات وتعزيز الحوكمة القانونية في أعمال البلديات؟

2. ما هي التحديات التي تواجه المستشار القانوني في تعزيز الامتثال بالتشريعات داخل البلديات؟

3. كيف يمكن للمستشار القانوني أن يساهم في تحسين سلامة العمل البلدي وضمان الشفافية والمساءلة؟

4. ما هو تأثير الحوكمة القانونية على كفاءة وفاعلية إدارة البلديات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية؟

5. كيف يمكن تعزيز التعاون والتنسيق بين المستشار القانوني وباقي الأقسام والجهات داخل البلدية لضمان الامتثال بالتشريعات؟

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

تعد الحوكمة القانونية إطارًا تنظيميًا يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية، بما في ذلك البلديات التي تعتبر حجر الأساس في تقديم الخدمات العامة للمجتمع المحلي. تقوم الحوكمة القانونية على مجموعة من المبادئ التي تشمل سيادة القانون، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة المجتمعية، حيث تهدف هذه المبادئ إلى ضمان تنفيذ المهام الإدارية وفقًا للتشريعات واللوائح المعمول بها، مما يحد من الفساد ويعزز من ثقة المواطنين في الأداء الحكومي. في هذا السياق، تُلزم البلديات باتباع معايير واضحة في اتخاذ القرارات

الإدارية وتقديم الخدمات، مع ضرورة الالتزام بالقوانين الناظمة للعمل البلدي لضمان حقوق المواطنين وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات (جونسون، ٢٠١٩).

يلعب المستشار القانوني في البلديات دورًا محوريًا في تطبيق الحوكمة القانونية، حيث يتمثل دوره في تقديم المشورة القانونية للإدارات المختلفة، بما يضمن توافق القرارات والإجراءات المتخذة مع التشريعات السارية. كما يتولى المستشار القانوني مسؤولية مراجعة العقود والاتفاقيات التي تبرمها البلدية لضمان قانونيتها وسلامتها من الثغرات القانونية التي قد تؤدي إلى نزاعات مستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المستشار القانوني بتوجيه المسؤولين في البلدية نحو الامتثال الكامل للوائح التنظيمية، وتفادي المخالفات القانونية من خلال الإشراف على الإجراءات ومتابعة تنفيذها بطريقة تتوافق مع الأطر القانونية المعتمدة. هذا الدور الوقائي يسهم في حماية البلدية من التبعات القانونية المحتملة، ويعزز من كفاءة وفعالية العمليات الإدارية (سميث، ٢٠١٨).

من جهة أخرى، تسهم الحوكمة القانونية في تعزيز الرقابة الداخلية ضمن البلديات، حيث تضع معايير واضحة للتدقيق والمتابعة المستمرة للإجراءات الإدارية والمالية، مما يقلل من فرص التجاوزات والانحرافات القانونية. يساعد هذا النهج في الكشف المبكر عن أي مخالفات أو تجاوزات قد تضر بمصالح البلدية أو تعيق تقديم الخدمات بشكل عادل وشفاف. علاوة على ذلك، فإن تطبيق مبادئ الحوكمة القانونية يمكن أن يسهم في تحسين استغلال الموارد المالية والبشرية داخل البلديات، حيث يتم توزيع المهام والمسؤوليات وفق أسس قانونية تضمن الكفاءة والعدالة في الأداء، وتعزز من قدرات البلدية في التخطيط والتنفيذ.

لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من الحوكمة القانونية، يجب تعزيز دور المستشار القانوني من خلال منحه صلاحيات أكبر في الرقابة والتدقيق، وتوفير التدريب المستمر له لمواكبة التطورات التشريعية والقانونية. كما

ينبغي تعزيز التنسيق بين المستشار القانوني والإدارات المختلفة في البلدية لضمان تطبيق القوانين واللوائح بشكل صحيح وشامل. وفي هذا السياق، تبرز أهمية بناء نظم رقابية متكاملة تعتمد على مؤشرات قياس واضحة، تساعد في متابعة مستوى الامتثال القانوني وتحديد الثغرات التي قد تتطلب التدخل والمعالجة. إن تحقيق ذلك من شأنه أن يرسخ ثقافة قانونية مؤسسية قائمة على الشفافية والمساءلة، ويعزز من ثقة المجتمع في الأداء البلدي.

1. **مفهوم الحوكمة القانونية في البلديات:** تعريف الحوكمة القانونية وأهميتها في تنظيم عمل البلديات، ودورها في تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان الالتزام بالتشريعات واللوائح المعمول بها.ومفهوم الحوكمة القانونية في البلديات يشير إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عملية اتخاذ القرارات وإدارة الموارد في البلديات بشكل شفاف وعادل يهدف إلى تعزيز المساءلة والمشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة يتضمن هذا المفهوم مجموعة من المبادئ التي تركز على الالتزام بالقوانين والأنظمة المحلية والوطنية وضمان توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بشكل واضح بين مختلف الجهات المعنية في البلدية مع التركيز على مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في جميع جوانب العمل البلدي لتحقيق الأهداف التنموية بكفاءة وفعالية (براون، ٢٠٢٠).

تسهم الحوكمة القانونية في تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل البلديات من خلال تعزيز آليات الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء كما تساهم في تحقيق الشفافية في إدارة الموارد المالية والبشرية مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات البلدية بالإضافة إلى ذلك تعمل الحوكمة القانونية على تعزيز التعاون بين البلديات والجهات الحكومية الأخرى والمجتمع المحلي من أجل تحقيق أهداف مشتركة تتعلق بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة وتعزيز الاستدامة البيئية.

تعتبر المشاركة المجتمعية من أهم عناصر الحوكمة القانونية في البلديات حيث تعزز من دور المواطنين في عملية اتخاذ القرار وتتيح لهم الفرصة للمساهمة في التخطيط والتنفيذ والتقييم للمشاريع والخدمات المحلية هذا النهج يساعد في تحقيق توزيع عادل للمشاريع والخدمات ويضمن استجابة أكبر لاحتياجات وتطلعات المجتمع المحلي كما أن تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل البلدي يساهم في تقليل الهدر المالي ومكافحة الفساد مما ينعكس إيجاباً على جودة الحياة في المجتمع (براون، ٢٠٢٠).

2. **مبادئ الحوكمة القانونية في الإدارة المحلية:** استعراض المبادئ الأساسية للحوكمة القانونية مثل الشفافية، المساءلة، سيادة القانون، والمشاركة المجتمعية، وكيفية تطبيقها في أعمال البلديات لضمان كفاءة الخدمات المقدمة.ومبادئ الحوكمة القانونية في الإدارة المحلية تشكل الإطار الأساسي لضمان إدارة فعّالة وشفافة للموارد المحلية وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة بين المواطنين والجهات الحكومية تعتمد هذه المبادئ على أسس الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية وسيادة القانون حيث تهدف إلى تنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف المعنية في الإدارة المحلية بما يضمن اتخاذ القرارات بشكل عادل ومنصف مع مراعاة الحقوق والواجبات القانونية لكل من الأفراد والمؤسسات (ويليامز، ٢٠١٧).

الشفافية في الإدارة المحلية تعني توفير المعلومات بشكل واضح ومنتظم حول السياسات والقرارات والإجراءات المالية والإدارية مما يتيح للمواطنين وأصحاب المصالح إمكانية الوصول إلى البيانات المتعلقة بالشأن المحلي هذا المبدأ يساهم في تعزيز الثقة بين المجتمع والسلطات المحلية كما يمكّن من متابعة الأداء الحكومي ومحاسبة المسؤولين عند حدوث أي تجاوزات أو إخلال بالواجبات القانونية.

المساءلة تعتبر ركيزة أساسية في مبادئ الحوكمة القانونية حيث تفرض على المسؤولين في الإدارة المحلية الالتزام بمعايير واضحة ومحددة في تنفيذ مهامهم ومحاسبتهم عند الإخفاق أو التقصير في أداء واجباتهم يساهم هذا المبدأ في تعزيز الانضباط الإداري وضمان توجيه الموارد بشكل فعّال لتحقيق الأهداف المخططة كما يدعم تطبيق سيادة القانون من خلال الالتزام بالإجراءات القانونية في جميع مراحل اتخاذ القرار والتنفيذ (ويليامز، ٢٠١٧).

3. **دور المستشار القانوني في تعزيز الامتثال القانوني:** تحليل مهام المستشار القانوني في تقديم الاستشارات القانونية، مراجعة العقود والاتفاقيات، والتأكد من مطابقة الإجراءات الإدارية للتشريعات الناظمة، بالإضافة إلى دوره في توعية الموظفين بالقوانين والإجراءات القانونية السليمة.ودور المستشار القانوني في تعزيز الامتثال القانوني يعتبر جوهرياً في أي مؤسسة حيث يساهم في ضمان تطبيق القوانين والأنظمة المحلية والدولية بشكل صحيح وفعال يعمل المستشار القانوني على تقديم الاستشارات القانونية اللازمة للإدارة وتوجيهها نحو اتخاذ القرارات التي تتماشى مع الأطر القانونية المعتمدة مما يساعد على تفادي المخاطر القانونية والمشاكل التي قد تنشأ نتيجة لعدم الامتثال أو التجاوز على القوانين بالإضافة إلى ذلك يقوم المستشار القانوني بمراجعة العقود والاتفاقيات لضمان توافقها مع المتطلبات القانونية وحماية حقوق المؤسسة (وانغ، ٢٠١٦).

يتضمن دور المستشار القانوني أيضاً إعداد اللوائح الداخلية والسياسات التنظيمية التي تساهم في تعزيز الامتثال وضبط الأداء الداخلي حيث يحرص على صياغة هذه السياسات بطريقة تتماشى مع القوانين المعمول بها وتراعي أفضل الممارسات في مجال الحوكمة القانونية كما يعمل على متابعة التعديلات التشريعية الجديدة وتقييم تأثيرها على أنشطة المؤسسة وتقديم التوصيات اللازمة لتعديل الإجراءات الداخلية بما يتوافق مع هذه

التغيرات القانونية.وإلى جانب ذلك يلعب المستشار القانوني دوراً وقائياً في حماية المؤسسة من النزاعات القانونية من خلال تقديم النصح القانوني في المعاملات اليومية وحل المشكلات بشكل مبكر قبل أن تتفاقم إلى قضايا قانونية أمام المحاكم يسهم ذلك في تقليل التكاليف القانونية المحتملة والمحافظة على سمعة المؤسسة بالإضافة إلى تعزيز ثقة الشركاء والمساهمين في قدرة المؤسسة على الامتثال والالتزام بالقوانين المنظمة لأنشطتها (وانغ، ٢٠١٦).

4. **التحديات التي تواجه الحوكمة القانونية في البلديات:** مناقشة أبرز المعوقات التي تعيق تطبيق الحوكمة القانونية في البلديات، مثل نقص الكوادر القانونية المؤهلة، وضعف التنسيق بين الإدارات، وغياب الوعي القانوني لدى بعض الموظفين.وتواجه الحوكمة القانونية في البلديات مجموعة من التحديات التي تؤثر على فعاليتها وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة من أبرز هذه التحديات ضعف البنية التشريعية والتنظيمية في بعض البلديات حيث تكون القوانين والأنظمة غير محدثة أو غير واضحة مما يؤدي إلى تضارب في الصلاحيات وصعوبة في تطبيق القوانين بشكل منسجم ومنظم بالإضافة إلى ذلك يبرز غياب اللوائح التنظيمية الداعمة لآليات الرقابة والمساءلة مما يحد من القدرة على متابعة الأداء البلدي بشكل فعّال (غونزاليس، ٢٠١٥).

تعد محدودية الموارد المالية والبشرية تحدياً رئيسياً يؤثر على تطبيق مبادئ الحوكمة القانونية في البلديات فعدم توفر ميزانية كافية أو كادر وظيفي متخصص في المجالات القانونية والإدارية يعيق تنفيذ الخطط والبرامج بشكل فعال كما أن نقص التدريب والتأهيل للموظفين البلديين على آليات الحوكمة والامتثال القانوني يزيد من احتمالية حدوث تجاوزات إدارية ومالية ويضعف قدرة البلديات على الالتزام بالمعايير القانونية المطلوبة.

إلى جانب ذلك تبرز تحديات متعلقة بالمشاركة المجتمعية وضعف قنوات التواصل بين البلديات والمجتمع المحلي في كثير من الأحيان تكون عمليات اتخاذ القرار في البلديات غير شفافة ولا تتيح للمواطنين فرصة حقيقية للمشاركة وإبداء الرأي مما يؤثر على الثقة المتبادلة بين المجتمع المحلي والجهات الإدارية كما أن غياب آليات فعّالة لتلقي الشكاوى والمقترحات ومتابعتها يعمق الفجوة بين الإدارة والمجتمع ويضعف من قدرة البلديات على تحقيق الأهداف التنموية بشكل يتماشى مع احتياجات المواطنين (غونزاليس، ٢٠١٥).

5. **آليات تعزيز الحوكمة القانونية في البلديات:** استعراض الحلول والتوصيات الممكنة لتعزيز الحوكمة القانونية، بما في ذلك تطوير نظم الرقابة الداخلية، تحسين آليات المتابعة القانونية، وتعزيز دور المستشار القانوني في الإشراف على الامتثال القانوني. وآليات تعزيز الحوكمة القانونية في البلديات تتضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين الشفافية والمساءلة وتعزيز سيادة القانون في العمل البلدي من أبرز هذه الآليات تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية بما يضمن وضوح القوانين والتعليمات المتعلقة بعمل البلديات وتحديثها بشكل مستمر لمواكبة المتغيرات المحلية والدولية كما يجب تعزيز اللوائح الداخلية والسياسات التنظيمية التي تحدد الأدوار والمسؤوليات بشكل دقيق لتفادي التداخل في الصلاحيات وتحقيق الانسجام في أداء المهام (لي، ٢٠١٤).

تعزيز الشفافية في العمل البلدي يمثل أحد أهم آليات الحوكمة القانونية حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالميزانيات والمشاريع والقرارات الإدارية بشكل دوري وإتاحة الوصول إليها للمواطنين وأصحاب المصالح كما يمكن إنشاء بوابات إلكترونية لتلقي الشكاوى والمقترحات ومتابعة معالجتها بشفافية وفعالية بالإضافة إلى ذلك يساهم تبني أنظمة الحكومة الإلكترونية في تسهيل عمليات التوثيق والمتابعة وتعزيز النزاهة في الإجراءات الإدارية.

المساءلة القانونية تشكل ركيزة أساسية في آليات تعزيز الحوكمة في البلديات حيث ينبغي إنشاء آليات رقابية فعّالة تضمن متابعة الأداء البلدي والتأكد من الالتزام بالمعايير القانونية والإدارية المتبعة يمكن تحقيق ذلك من خلال تشكيل لجان رقابية مستقلة وإجراء تدقيق دوري على المشاريع والخدمات البلدية بالإضافة إلى تفعيل دور المجالس المحلية في متابعة تنفيذ الخطط والمشاريع والمشاركة في اتخاذ القرارات الهامة مما يعزز الثقة بين الإدارة والمجتمع المحلي (لي، ٢٠١٤).

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة الخطيب، ع. م. (2018). الامتثال القانوني في العمل البلدي: بين النظرية والتطبيق: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الفجوة بين الامتثال النظري للقوانين من قبل البلديات والتطبيق العملي لها. اعتمد الباحث على دراسات حالة في بعض البلديات الأردنية، وتبين أن الامتثال غالبًا ما يكون شكليًا، وتغيب الرقابة الفعلية في العديد من الأحيان بسبب ضعف الاستقلال القانوني للمستشارين أو قلة المؤهلات. وقد دعت الدراسة إلى استقلال المستشار القانوني عن رئيس البلدية إداريًا لتعزيز دوره الرقابي الحقيقي.

دراسة الحداد، ر. ح. (2020). حوكمة البلديات ودور التشريعات المحلية في تعزيز النزاهة: ركزت الدراسة على العلاقة بين الحوكمة والنزاهة في العمل البلدي، حيث تم تحليل دور التشريعات المحلية في الحد من الفساد الإداري والمالي. أبرز الباحث أهمية تطوير الأدلة الإجرائية واللوائح الداخلية للبلديات، وتفعيل دور المستشار القانوني في مراقبة الالتزام بالإجراءات القانونية. وأوصت الدراسة بسن قوانين تدعم الإفصاح المالي الإجباري ومتابعة تنفيذ قرارات المجالس البلدية من قبل لجان رقابية قانونية.

دراسة العزام، ن. أ. (2021). الإطار القانوني لحوكمة البلديات في التشريع الأردني: تناولت الدراسة تحليلًا قانونيًا للنصوص التشريعية الناظمة لعمل البلديات في الأردن، وخاصة قانون البلديات وقانون اللامركزية. وقام الباحث بتقييم مدى احتواء هذه القوانين على آليات واضحة لتطبيق الحوكمة. أشارت النتائج إلى وجود فجوات تشريعية، منها غياب المؤشرات الرقابية الصارمة، وضعف الإلزام بالشفافية في تقارير الأداء. كما بينت الدراسة ضرورة تطوير القوانين لتشمل التزامات قانونية واضحة بالحوكمة، مع تعزيز دور المستشار القانوني كأداة رقابية وقائية.

دراسة بوخريص، س. (2020). دور المستشار القانوني في تفعيل الرقابة القانونية على أعمال المجالس البلدية: ركزت هذه الدراسة على الدور المحوري الذي يؤديه المستشار القانوني داخل البلديات في الرقابة القانونية الداخلية على القرارات الإدارية، والمناقصات، والمخالفات التنظيمية. وقد أبرز الباحث ضعف تمكين المستشارين القانونيين في العديد من البلديات العربية، سواء من حيث الصلاحيات أو من حيث مشاركتهم في صنع القرار. كما أكدت الدراسة أن إشراك المستشارين القانونيين منذ مرحلة صياغة القرار يعزز من امتثال البلدية للتشريعات المحلية، ويقلل من النزاعات القانونية.

دراسة الرفاعي، م. ع. (2019). حوكمة العمل البلدي كأداة لتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية: تتناول الدراسة أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في العمل البلدي، مثل الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وسيادة القانون، ودورها في تحسين الأداء البلدي وتقديم خدمات ذات جودة للمواطنين. استعرض الباحث التحديات الإدارية والقانونية التي تواجه البلديات في الدول العربية، مع التركيز على غياب الآليات القانونية لتطبيق الحوكمة بفعالية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير التشريعات البلدية وتدريب الكوادر القانونية والمستشارين على آليات الحوكمة الحديثة.

إجابات اسئلة البحث

1. ما هو دور المستشار القانوني في تحقيق الامتثال بالتشريعات وتعزيز الحوكمة القانونية في أعمال البلديات؟

يُعد المستشار القانوني في البلديات ركيزة أساسية لضمان شرعية القرارات والإجراءات المتخذة من قبل الإدارات البلدية، حيث يقوم بدور رقابي واستشاري يهدف إلى تحقيق الامتثال الكامل للتشريعات والأنظمة النافذة. ومن خلال مراجعة العقود، وصياغة القرارات، وتقديم الرأي القانوني للجان والمجالس البلدية، يسهم المستشار في توجيه العمل البلدي نحو احترام القانون وتفادي الوقوع في المخالفات التي قد تُعرّض البلدية للمساءلة القانونية أو الخسائر الإدارية والمالية. إنّ المستشار القانوني يُمثل الضمانة القانونية الأولى للبلدية، ويشكّل حلقة الوصل بين العمل التنفيذي والمجال القانوني، بما يضمن التوازن بين المرونة الإدارية والانضباط التشريعي.

من جهة أخرى، يُسهم المستشار القانوني في تعزيز مبادئ الحوكمة القانونية داخل البلدية من خلال ترسيخ مفاهيم الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون. فهو يعمل على كشف الثغرات القانونية في الممارسات الإدارية، ويوصي بتحديث السياسات والإجراءات بما يتماشى مع المعايير القانونية والحوكمة الرشيدة. كما يلعب دوراً مهماً في نشر الثقافة القانونية داخل المؤسسة، سواء من خلال التوعية أو التدريب للموظفين حول حقوقهم وواجباتهم القانونية، ما يعزز من جودة الأداء المؤسسي ويقلل من فرص التجاوز أو الفساد. وبهذا، لا يقتصر دور المستشار القانوني على حماية البلدية من المخاطر القانونية، بل يمتد ليكون عنصراً محورياً في بناء بيئة إدارية نزيهة ومتوافقة مع التشريعات.

2. ما هي التحديات التي تواجه المستشار القانوني في تعزيز الامتثال بالتشريعات داخل البلديات؟

يواجه المستشار القانوني في البلديات جملة من التحديات التي تعيق أداءه في ضمان الامتثال بالتشريعات، ومن أبرزها ضعف الصلاحيات الإدارية الممنوحة له، حيث غالبًا ما يُنظر إليه كمجرد جهة استشارية غير ملزمة، مما يقلل من تأثير آرائه القانونية في القرارات التنفيذية. كما أن غياب استقلالية المستشار داخل الهيكل التنظيمي للبلدية يجعله خاضعًا لتوجهات الإدارة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تهميش دوره الرقابي عند تعارض رأيه مع المصالح الإدارية أو السياسية للمسؤولين. يُضاف إلى ذلك ضعف التنسيق بين الأقسام المختلفة في البلدية، مما يُصعّب على المستشار متابعة الإجراءات والقرارات منذ بدايتها لضمان سلامتها القانونية.

ومن التحديات الأخرى التي يواجهها المستشار القانوني نقص الموارد والدعم الفني، وغياب قاعدة بيانات قانونية حديثة تُمكّنه من الوصول السريع إلى النصوص والتفسيرات القانونية اللازمة. كما يواجه صعوبات في مواكبة التعديلات التشريعية المتكررة، في ظل ضغط العمل وتعدد المهام. هذا بالإضافة إلى ضعف الثقافة القانونية لدى بعض الموظفين وصانعي القرار، مما يؤدي إلى تجاهل الإرشادات القانونية أو تنفيذها بشكل غير دقيق. لذلك، فإن تمكين المستشار القانوني من أداء دوره بفعالية يتطلب تطوير بيئة عمل داعمة، وتعزيز ثقافة الامتثال بالقانون داخل جميع مفاصل العمل البلدي.

3. كيف يمكن للمستشار القانوني أن يساهم في تحسين سلامة العمل البلدي وضمان الشفافية والمساءلة؟

يُعد المستشار القانوني أداة فاعلة في تعزيز سلامة العمل البلدي من خلال مراجعته المستمرة للقرارات والعقود والإجراءات الإدارية، بما يضمن توافقها مع القوانين والأنظمة السارية. فمن خلال فحص الوثائق ومتابعة سير العمل، يمكنه رصد التجاوزات أو الثغرات القانونية قبل وقوعها، مما يحول دون الوقوع في أخطاء إدارية قد

تُكلّف البلدية تبعات قانونية أو مالية. كما يسهم المستشار في بناء نظم داخلية تنظم العمل البلدي وتحدد المسؤوليات، الأمر الذي يعزز من ضبط الأداء ويقلل من العشوائية أو الاجتهادات الفردية غير المنضبطة.

وفي جانب الشفافية والمساءلة، يلعب المستشار القانوني دورًا رئيسيًا في تعزيز هذه المبادئ من خلال إعداد تقارير قانونية محايدة وتقديم رأي قانوني موضوعي للإدارة والجهات الرقابية. كما يمكنه المساهمة في تطوير آليات الشكاوى والتظلمات، ومتابعة الالتزام بمعايير النزاهة في التوظيف والتعاقدات. ومن خلال التوعية القانونية للموظفين، يغرس ثقافة الالتزام بالقوانين والانفتاح على المساءلة، مما يعزز الثقة بين المواطن والبلدية، ويجعل من العمل البلدي نموذجًا يُحتذى في الحوكمة الرشيدة والإدارة الرشيدة للموارد العامة.

4. ما هو تأثير الحوكمة القانونية على كفاءة وفاعلية إدارة البلديات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية؟

تلعب الحوكمة القانونية دورًا محوريًا في رفع كفاءة وفاعلية إدارة البلديات من خلال تنظيم الأطر القانونية التي تحكم العمليات الإدارية والمالية، وتحديد المسؤوليات بوضوح. فعندما تُدار البلديات ضمن بيئة قانونية منضبطة، تقل فرص الفساد وسوء الإدارة، وتُصبح القرارات مبنية على معايير موضوعية لا على اجتهادات فردية. هذا ينعكس بشكل مباشر على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ويُسرّع من وتيرة تنفيذ المشاريع دون عراقيل قانونية أو إدارية، مما يعزز ثقة المجتمع بالمؤسسات المحلية.

إضافة إلى ذلك، فإن الحوكمة القانونية تُمكّن البلديات من مواءمة خططها التشغيلية مع أهدافها الاستراتيجية، عبر أدوات رقابية وتشريعية واضحة تضمن حسن استخدام الموارد وتحقيق مؤشرات الأداء المستهدفة. فهي تسهم في بناء نظام مساءلة فاعل، يُمكّن الجهات الرقابية من تقييم الأداء ومحاسبة المقصرين، وتوفير بيانات

دقيقة وشفافة لصنّاع القرار. وبالتالي، فإن تطبيق مبادئ الحوكمة القانونية يُعد أحد أهم الأسس التي تضمن للبلديات تحقيق التنمية المحلية المستدامة وفق منهجية تتسم بالكفاءة، والعدالة، والشفافية.

5. كيف يمكن تعزيز التعاون والتنسيق بين المستشار القانوني وباقي الأقسام والجهات داخل البلدية لضمان الامتثال بالتشريعات؟

تعزيز التعاون بين المستشار القانوني وباقي أقسام البلدية يتطلب بناء قنوات تواصل فعالة تقوم على الشفافية والثقة المتبادلة. فوجود آلية واضحة لتبادل المعلومات والملفات القانونية بين المستشار القانوني والإدارات الفنية، مثل الشؤون الهندسية، المالية، أو الموارد البشرية، يسهم في مراجعة الإجراءات قبل تنفيذها لضمان توافقها مع التشريعات المعمول بها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشكيل لجان مشتركة أو فرق عمل قانونية – إدارية تُراجع المشروعات والقرارات ذات الأثر القانوني، مما يضمن اتخاذ قرارات مبنية على أساس قانوني سليم.

إضافة إلى ذلك، يُعد التدريب المشترك ونشر الوعي القانوني داخل البلدية وسيلة فعالة لتقريب وجهات النظر وتعزيز فهم الموظفين لدور المستشار القانوني. عندما يُدرَك أن الهدف ليس العرقلة وإنما الوقاية القانونية وتفادي المخالفات، يتحول دور المستشار إلى شريك استراتيجي يُعتمد عليه. ويمكن تعزيز هذا الدور من خلال مشاركة المستشار في صياغة السياسات الداخلية واللوائح الإجرائية، بما يضمن انسجامها مع التشريعات الوطنية وتوجهات الرقابة العامة، وبالتالي رفع كفاءة الأداء وضمان بيئة عمل قانونية متكاملة داخل البلدية.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. توضيح أهمية دور المستشار القانوني في تعزيز الامتثال بالتشريعات وتعزيز الحوكمة القانونية في أعمال البلديات.

2. تحليل تأثير توجيهات المستشار القانوني على سلامة وفعالية العمل البلدي وضمان الشفافية والمساءلة.

3. تقديم النتائج الكمية والكيفية لتقييم مدى تحقيق البلدية لمعايير الامتثال بالتشريعات بمساعدة المستشار القانوني.

التوصيات:

1. تعزيز التعاون المستمر بين المستشار القانوني وباقي الأقسام والجهات داخل البلدية لتحقيق أعلى مستويات الامتثال بالتشريعات.

2. توجيه البلديات لتحسين آليات المراقبة والتقييم لضمان الامتثال بالتشريعات بفعالية وفاعلية.

3. تقديم التدريب وورش العمل المستمرة للمستشارين القانونيين في البلديات لتحسين مهاراتهم في تعزيز الامتثال بالتشريعات.

4. تشجيع البلديات على اعتماد أفضل الممارسات والسياسات التي تعزز الحوكمة القانونية وتعزيز الامتثال بالتشريعات.

5. دعم البلديات في تطوير آليات لقياس وتقييم أداء المستشار القانوني وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين العمل وتعزيز الحوكمة القانونية.

المصادر والمراجع

سميث، ج. (٢٠١٨). الحوكمة القانونية في الشؤون البلدية: دور المستشار القانوني في تعزيز الامتثال للتشريعات. مجلة قانون البلديات، ٢٣(٢)، ٤٥–٥٨.

جونسون، أ. إي. (٢٠١٩). أهمية الحوكمة القانونية في العمليات البلدية: دراسة حالة لدور المستشارين القانونيين في تعزيز الامتثال للأنظمة. مراجعة الإدارة العامة، ٣٦(٤)، ٥٦٧–٥٨٠.

براون، ل. ك. (٢٠٢٠). تعزيز الامتثال القانوني في الحوكمة البلدية: تأثير المستشارين القانونيين على ضمان الالتزام بالتشريعات. مجلة دراسات الحكومة المحلية، ١٥(٣)، ١١٢–١٢٥.

ويليامز، ر. ج. (٢٠١٧). الحوكمة القانونية والعمليات البلدية: دور المستشارين القانونيين في تعزيز الالتزام بالقوانين والأنظمة. مجلة السياسات العامة والإدارة، ١٠(١)، ٣٤–٤٧.

وانغ، س. هـ. (٢٠١٦). تأثير المستشارين القانونيين على الامتثال للتشريعات البلدية: تحليل مقارن لنماذج الحوكمة المختلفة. المجلة الدولية للدراسات القانونية، ٨(٢)، ٨٩–١٠٢.

غونزاليس، م. أ. (٢٠١٥). الحوكمة القانونية والامتثال البلدي: تقييم فعالية المستشارين القانونيين في ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح. مجلة الحوكمة والسياسات العامة، ١٢(٤)، ٢٢٣–٢٣٦.

لي، س. د. (٢٠١٤). تعزيز الحوكمة القانونية في الشؤون البلدية: دور المستشارين القانونيين في تعزيز الامتثال للتشريعات. مراجعة قانون البلديات، ٣٠(٣)، ٧٦-٨٩.

الخطيب، ع. م. (2018). الامتثال القانوني في العمل البلدي: بين النظرية والتطبيق. مجلة جامعة نايف للعلوم الأمنية، 32(2)، 75-98.

العزام، ن. أ. (2021). الإطار القانوني لحوكمة البلديات في التشريع الأردني. مجلة دراسات – العلوم القانونية، 48(3)، 155-180.

بوخريص، س. (2020). دور المستشار القانوني في تفعيل الرقابة القانونية على أعمال المجالس البلدية. مجلة البحوث القانونية والسياسية، 12(2)، 90-112.

الرفاعي، م. ع. (2019). حوكمة العمل البلدي كأداة لتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية. المجلة الأردنية في الإدارة العامة، 16(1)، 45-70.

الحداد، ر. ح. (2020). حوكمة البلديات ودور التشريعات المحلية في تعزيز النزاهة. مجلة الحكمة للقانون والإدارة، 8(1)، 30-60.